"International Responsibility for Violations of the Rights of Foreigners under International Human Rights Law: An Analytical Study of Legal Mechanisms and Practical Challenges"

Salem Hamdan Al Taneiji
University of Sharjah / College of Law
u22106894@sharjah.ac.ae

Wael Ahmed Allam
University of Sharjah / College of Law
Wallam@sharjah.ac.ae

Accepted Date: 16/11/2025. **Publication Date: 1/4/2026.**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

This research addresses the issue of international responsibility for violations of foreigners' rights within the framework of international law, examining the legal and theoretical framework of this responsibility. The research begins by clarifying the nature of international responsibility, its concept, and distinctive characteristics, then traces the historical development of this concept in the field of protecting foreigners' rights. It also reviews the legal basis for international responsibility and the necessary conditions for its emergence in cases of violations of foreigners' rights.

The research then moves on to study the mechanisms for implementing international responsibility, classifying them into diplomatic and political mechanisms as well as judicial and supervisory ones, explaining how these mechanisms work and their effectiveness. The research dedicates an important section to discussing the challenges facing the application of international responsibility, including both legal and procedural challenges, as well as contemporary challenges resulting from accelerating

global developments such as globalization, technological advancement, and armed conflicts.

The research concludes by emphasizing the importance of developing a more effective international legal system to protect foreigners' rights, and the necessity of strengthening accountability mechanisms at the international level to ensure justice and reinforce respect for human rights regardless of nationality, thereby contributing to stability and peaceful coexistence between nations.

Keywords: International Responsibility - Foreigners' Rights - International Law - Legal mechanisms

المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان - "دراسة تحليلية للآليات القانونية والتحديات التطبيقية"

سالم حمدان الطنيجي [*]
جامعة الشارقة/ كلية القانون
u22106894@sharjah.ac.ae

وائل احمد علام [**]
جامعة الشارقة/ كلية القانون
Wallam@sharjah.ac.ae

تاريخ القبول: 2025/11/16. **تاريخ النشر: 2026/4/1.**

المستخلص

يتناول هذا البحث موضوع المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب في إطار القانون الدولي، مستعرضاً الإطار القانوني والنظري لهذه المسؤولية. يبدأ البحث بتوضيح ماهية المسؤولية الدولية ومفهومها وخصائصها المميزة، ثم يتتبع التطور التاريخي لهذا المفهوم في مجال حماية حقوق الأجانب. كما يستعرض الأساس القانوني للمسؤولية الدولية والشروط اللازمة لنشوئها في حالات انتهاك حقوق الأجانب.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى دراسة آليات تطبيق المسؤولية الدولية، مصنفاً إياها إلى آليات دبلوماسية وسياسية وأخرى قضائية ورقابية، مع شرح لكيفية عمل هذه الآليات ومدى فاعليتها. ويخصص البحث جزءاً مهماً لمناقشة التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الدولية، سواء التحديات القانونية والإجرائية أو التحديات المعاصرة الناجمة عن التطورات العالمية المتسارعة كالعولمة والتقدم التكنولوجي والنزاعات المسلحة.

يخلص البحث إلى أهمية تطوير منظومة قانونية دولية أكثر فاعلية لحماية حقوق الأجانب، وضرورة تعزيز آليات المساءلة على المستوى الدولي، بما يضمن تحقيق العدالة وترسيخ احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته، مما يسهم في دعم الاستقرار والتعايش السلمي بين الدول.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الدولية - حقوق الأجانب - القانون الدولي – الآليات القانونية

[*] طالب دكتوراه
[**] أستاذ دكتور

المقدمة

Introduction

إن مسألة حماية حقوق الأجانب من أبرز القضايا التي تفرض نفسها بقوة على أجندة القانون الدولي المعاصر، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم، والتزايد الملحوظ في حركة الأفراد عبر الحدود الدولية لأغراض متعددة، كالعمل، والدراسة، والهجرة، واللجوء. وقد أوضح هذا الواقع الجديد تحديات قانونية وإنسانية عميقة، لعل أبرزها يكمن في كيفية ضمان تمتع الأجانب بحقوقهم الأساسية دون تمييز، وفي الوقت ذاته مساءلة الدول عن أي تقصير أو انتهاك قد يُمارس بحق هذه الفئة الضعيفة.

ورغم أن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ممثلة في عدد من الأحكام الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قد كفلت مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل فرد، بغض النظر عن جنسيته أو وضعه القانوني، فإن التطبيق العملي كثيرًا ما يكشف عن فجوة بين النصوص القانونية والتدابير الفعلية المتخذة على أرض الواقع. إذ لا تزال تقارير المنظمات الحقوقية تسجل حالات من التمييز، والاحتجاز التعسفي، والترحيل القسري، وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأجانب في دول مختلفة، بما يثير تساؤلات جدية حول فعالية الآليات القانونية الدولية ومدى التزام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها.

ومن هنا، تبرز أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الأجانب، وتحليل مبرراته، ورصد أهم التحديات التي تعيق تنفيذه، بهدف الوقوف على مدى كفاية الضمانات القانونية القائمة، واقتراح توصيات عملية لتعزيز فاعلية الحماية الدولية لحقوق الأجانب.

مشكلة الدراسة:

رغم وضوح المبادئ القانونية التي أرساها القانون الدولي لحماية حقوق الأجانب، فإن الواقع العملي لا يزال يشهد انتهاكات متكررة تطال هذه الفئة في عدة دول، سواء من خلال التمييز في المعاملة، أو الحرمان من الضمانات القضائية، أو الترحيل القسري، أو المعاملة اللاإنسانية أثناء الاحتجاز. وتُطرح في هذا السياق إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فعالية النظام القانوني الدولي في مساءلة الدول التي تخل بالتزاماتها، وفي توفير آليات دولية حقيقية تضمن إنصاف الأجانب المتضررين. وتتجلى هذه المشكلة في الفجوة الواضحة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، وهو ما يُعزى إلى عوامل متعددة، من أبرزها تباين التفسيرات القانونية، وضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول، فضلًا عن صعوبة وصول الأفراد المتضررين إلى آليات التقاضي الدولية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة تكشف أوجه القصور في النظام القانوني

الدولي، وتسعى إلى اقتراح حلول عملية لتعزيز فاعليته وإنصاف الأجانب وحماية حقوقهم على نحو أكثر عدالة وشمولًا.

ومن هنا يتجلي السؤال الرئيس في الأتي: إلى أي مدى يلتزم القانون الدولي بفرض المسؤولية الدولية على الدول التي تنتهك حقوق الأجانب، وما مدى فعالية الآليات الدولية المتاحة لضمان حماية هذه الحقوق ومحاسبة الدول المخالفة؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية علي النحو الآتي:

1. ما هي أبرز الحقوق التي يضمنها القانون الدولي للأجانب ؟
2. ما هي صور الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأجانب، وما مدى شيوعها في السياق الدولي؟
3. ما هي الأسس القانونية التي تقوم عليها المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الأجانب؟
4. ما الآليات الدولية المتوفرة لمساءلة الدول عن انتهاك حقوق الأجانب؟
5. ما التحديات التي تواجه في تطبيق تلك الآليات؟

أهداف الدراسة:

1. توضيح الإطار القانوني الدولي المنظّم لحماية حقوق الأجانب، وبيان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها.
2. تحليل مدى التزام الدول بتطبيق القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الأجانب في الواقع العملي.
3. الكشف عن أوجه القصور في آليات المساءلة الدولية في حال وقوع انتهاكات ضد الأجانب.
4. تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق قواعد القانون الدولي الخاصة بحماية حقوق الأجانب.

أهمية الدراسة:

- **من الناحية العلمية:**

تنبع أهميتها من تركيزها على مسألة المساءلة الدولية في حالات انتهاك حقوق الأجانب، وهي زاوية دقيقة في القانون الدولي العام. وتُسهم الدراسة في تحليل مدى فاعلية الالتزامات القانونية المترتبة على الدول تجاه الأجانب. كما تتيح فهمًا أعمق للفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي في السياق الدولي.

- **من الناحية العملية:**

تبرز الدراسة في قدرتها على تقديم تحليل قانوني يساعد الجهات المختصة على رصد أوجه القصور في حماية حقوق الأجانب. كما توفر مخرجاتها عمليًا يمكن أن تستند إليه

المنظمات الحقوقية من أجل تفعيل آليات المساءلة. وتفيد واضعي السياسات في تحسين التشريعات بما يضمن احترام حقوق الأجانب.

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بوصف وتحليل الإطار القانوني الدولي المنظِّم لحماية حقوق الأجانب، من خلال دراسة المواثيق الدولية، والاتفاقيات متعددة الأطراف، والسوابق القضائية ذات الصلة. كما يوظف البحث المنهج النقدي لتقييم فعالية هذه القواعد في التطبيق العملي، ورصد أوجه القصور والخلل في آليات الحماية والمساءلة القائمة.

مصطلحات الدراسة:

1. الأجانب:

يُقصد بالأجانب في إطار القانون الدولي العام، الأشخاص الطبيعيون الذين لا يحملون جنسية الدولة التي يقيمون فيها أو يتواجدون على إقليمها، سواء بصفة قانونية أو غير قانونية. ويشمل هذا المصطلح العمال المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء، والسياح، والطلاب، وأي شخص لا يتمتع بجنسية الدولة المضيفة. وتنص المادة الأولى من مشروع قواعد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة (2001) على وجوب احترام الدول لحقوق الأفراد، بما في ذلك الأجانب، دون تميز.

2. حقوق الإنسان:

هي مجموعة من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل فرد لمجرد كونه إنسانًا، بصرف النظر عن جنسيته أو عرقه أو دينه أو وضعه القانوني. وتتمثل هذه الحقوق في الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، والحرية الشخصية، والمحاكمة العادلة، وغيرها من الحقوق التي كرستها المواثيق الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) .

3. الحماية الدولية:

تشير إلى التدابير والآليات التي توفرها القوانين والهيئات الدولية لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد، لا سيما في حالات النزاع أو الاضطهاد أو التمييز. وتُمنح الحماية الدولية خاصة لطالبي اللجوء واللاجئين، وتتمثل في منع الإعادة القسرية، وتأمين الوصول إلى إجراءات قانونية عادلة، وضمان سلامتهم في بلد الاستقبال.

خطة الدارسة: تنقسم الدراسة علي النحو الأتي:

المبحث الأول: المسؤولية المترتبة عن انتهاكات حقوق الاجانب

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الدولية وخصائصها

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب

المطلب الثاني: أساس المسؤولية الدولية وشروط قيامها

الفرع الأول :الأساس القانوني للمسؤولية الدولية
الفرع الثاني :شروط قيام المسؤولية الدولية
المبحث الثاني: آليات تطبيق المسؤولية الدولية والتحديات التطبيقية
المطلب الأول: الآليات القانونية لتطبيق المسؤولية الدولية
الفرع الأول: الآليات الدبلوماسية والسياسية
الفرع الثاني: الآليات القضائية والرقابية
المطلب الثاني: تحديات تطبيق المسؤولية الدولية
الفرع الأول: التحديات القانونية والإجرائية في تطبيق المسؤولية الدولية
الفرع الثاني: التحديات المعاصرة في ظل التطورات العالمية

المبحث الأول

The First Topic

المسؤولية المترتبة عن انتهاكات حقوق الاجانب

Liability Arising from Violations of the Rights of Foreigners

تمهيد :

تشكل المسؤولية الدولية الأساس في النظام القانوني الدولي، ولا سيما في مجال حماية حقوق الأجانب.يتناول هذا المبحث الإطار القانوني الذي يحكم هذه المسؤولية، من خلال تحديد مفهومها وخصائصها وتطورها التاريخي، مع التركيز على الأسس القانونية التي تستند إليها والشروط الواجب توافرها لقيامها.

المطلب الأول

The First Requirement

ماهية المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب

The Nature of International Responsibility in the Field of the Rights of Foreigners

تمهيد :

تُعد المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب من المفاهيم الأساسية التي تعكس التزام الدولة باحترام وحماية حقوق غير مواطنيها المقيمين على أراضيها، بما يضمن توازنًا بين سيادة الدولة والحماية القانونية للأجانب. وفي هذا الإطار، تشير المسؤولية الدولية إلى الالتزام القانوني للدولة نتيجة ارتكابها أفعالاً تنتهك القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأجانب، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والمعاملة المتساوية أمام القانون، وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد أكدت لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة في مشروع مواد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً (2001) على أن كل فعل غير مشروع

دولياً يقع على الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية، وهو مبدأ تستند إليه المحاكم الدولية في حماية حقوق الأجانب. ومن هنا، فإن المسؤولية الدولية في هذا المجال لم تعد مقتصرة على حماية الأجنبي باعتباره امتداداً لسيادة دولته، بل أصبحت ترتكز على مبدأ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية التي يجب احترامها بغض النظر عن جنسية الفرد.[1]

الفرع الأول

The First Branch

مفهوم المسؤولية الدولية وخصائصها

The Concept and Characteristics of International Responsibility

أولاً: مفهوم المسؤولية الدولية

تعد المسؤولية الدولية من المفاهيم الأساسية في القانون الدولي العام، وتعرف بأنها النظام القانوني الذي بمقتضاه تلتزم الدولة التي أتت عملاً غير مشروع وفقاً للقانون الدولي بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من جراء هذا العمل. وقد عرفها الفقيه "شارل روسو" بأنها "الوضع القانوني الذي تلتزم بموجبه الدولة المنسوب إليها ارتكاب فعل غير مشروع دولياً وفقاً للقانون الدولي بتقديم تعويض للدولة التي وقع هذا الفعل في مواجهتها"[2]

ويشير مفهوم المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب إلى الالتزام القانوني الذي يقع على عاتق الدولة نتيجة انتهاكها للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة الأجانب المتواجدين على إقليمها. وتستند هذه المسؤولية إلى مبدأ أساسي في القانون الدولي وهو ضرورة معاملة الأجانب وفقاً للحد الأدنى من المعايير الدولية، بغض النظر عن المعاملة التي تقدمها الدولة لمواطنيها.[3]

ويمكن القول إن مفهوم المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب قد تطور من مفهوم ضيق كان يرتبط بالعلاقات بين الدول، إلى مفهوم أوسع يرتبط بحماية حقوق الإنسان بشكل عام. فلم تعد المسؤولية الدولية في هذا المجال مقتصرة على حماية الأجنبي باعتباره امتداداً لسيادة دولته، بل أصبحت تستند إلى فكرة حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية التي يجب احترامها بغض النظر عن جنسية الشخص.

ثانياً: خصائص المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب:

تتميز المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من صور المسؤولية القانونية، وهي:

1. الطابع القانوني للمسؤولية الدولية

تتسم المسؤولية الدولية بطابعها القانوني، فهي تنشأ نتيجة انتهاك قاعدة قانونية دولية، وتترتب عليها آثار قانونية تتمثل في الالتزام بالتعويض أو الترضية أو إعادة الحال إلى

ما كان عليه. علي سبيل المثال: قد أكدت محكمة العدل الدولية في قضية "رهائن طهران" عام 1980 على هذا الطابع القانوني للمسؤولية الدولية، "اعتُبر أن خرق إيران للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحصانات الدبلوماسية، ولا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، يُشكل انتهاكًا يترتب عليه قيام مسؤوليتها الدولية."[4]

وفي مجال حقوق الأجانب، تستند المسؤولية الدولية إلى قواعد قانونية دولية متنوعة، منها قواعد اتفاقية واردة في معاهدات دولية مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وقواعد عرفية دولية استقرت في الممارسة الدولية وأصبحت ملزمة للدول.[5]

2. الطابع الدولي للمسؤولية

تنشأ المسؤولية الدولية في إطار العلاقات الدولية، وتحكمها قواعد القانون الدولي وليس القانون الداخلي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في قضية "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها" عام 1986 على هذا الطابع الدولي للمسؤولية، حيث اعتبرت أن تقدير مشروعية أفعال الدول يكون وفقاً لقواعد القانون الدولي وليس وفقاً لقواعد القانون الداخلي. وفي مجال حقوق الأجانب، فإن مسؤولية الدولة تنشأ عن انتهاكها لالتزاماتها الدولية، بغض النظر عن موقف قانونها الداخلي من هذه الانتهاكات. فلا يجوز للدولة أن تحتج بقانونها الداخلي لتبرير عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية، وهو ما أكدته المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.[6]

3. **الطابع الموضوعي للمسئولية**:

تطورت المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب من مسؤولية قائمة على الخطأ إلى مسؤولية موضوعية قائمة على فكرة المخاطر في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الخطرة مثل الأنشطة النووية والفضائية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في قضية "مضيق كورفو" عام 1949 على هذا المبدأ، حيث اعتبرت ألبانيا مسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالسفن البريطانية نتيجة وجود ألغام في مياهها الإقليمية، بغض النظر عن مسألة الخطأ.[7]

الفرع الثاني

The Second Branch

التطور التاريخي للمسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب

The Historical Development of International Responsibility in the Field of the Rights of Foreigners

يمكن تطرق إلي أهم المراحل التاريخية للمسئولية الدولية في مجال حقوق الاجانب علي النحو الأتي:

أولاً: المرحلة الأولي: الحماية الدبلوماسية كأساس للمسؤولية:
كانت حماية حقوق الأجانب تعتمد بشكل على مبدأ الحماية الدبلوماسية، حيث تُمارس الدولة الحق في المطالبة باسم أحد رعاياها في حالة تعرضه لانتهاك داخل دولة أخرى. وكانت هذه المرحلة تتسم بسيطرة مبدأ السيادة المطلقة، حيث كانت الدول تتمتع بحرية شبه كاملة في معاملة الأجانب، دون وجود رقابة دولية حقيقية. وقد كان يُنظر إلى الأجنبي بوصفه امتدادًا لسيادة دولته الأم، بالتالي فإن أي اعتداء عليه يُعتبر اعتداءً على تلك الدولة، ويُعطيها الحق في الرد واتخاذ إجراءات قد تصل إلى القوة المسلحة، فيما يُعرف بـ "الانتقام الدولي" (Reprisals)، وهو ما كان يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين.[8]

ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة التدوين والضبط القانوني
مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهد القانون الدولي تحولًا كبيرًا نحو تقنين قواعد المسؤولية الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الأجانب. وقد لعبت اللجنة القانونية الدائمة التابعة لعصبة الأمم دورًا مهمًا في هذا المجال، حيث سعت إلى تقييد استخدام القوة، وتطوير قواعد المسؤولية على أسس قانونية راسخة.
خلال هذه الفترة، برزت قواعد العدل الدولي والمعاملة الدنيا للأجانب، والتي كانت تستند إلى حد أدنى من الحقوق يجب على الدولة المضيفة احترامها تجاه الأجانب، بصرف النظر عن قوانينها الداخلية. وتشمل هذه الحقوق: الحق في الحياة، الحماية من التعذيب، الحق في المحاكمة العادلة، وعدم التمييز، وغيرها من المبادئ الأساسية.[9]

ثالثاً:المرحلة الثالثة: مرحلة التنظيم الدولي:
أحدثت الحرب العالمية الثانية تحولًا جذريًا في الفكر القانوني الدولي، حيث أدّت إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة واعتماد الميثاق الأممي، ما أدى إلى تعميق مفاهيم حقوق الإنسان كمجال مستقل ومتداخل مع قواعد المسؤولية الدولية.[10]

في هذا السياق، ظهرت أدوات قانونية دولية أساسية لحماية حقوق الأجانب في وقت السلم، من أبرزها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)
- اتفاقية حماية حقوق العمال وأسرهم (1990)
- اتفاقية وضع اللاجئين (1951)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)
- اتفاقية مكافحة التعذيب (1984)
- اتفاقيات مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب (2000)

- اتفاقيات حول انعدام الجنسية

كما يمكن الاستعانة بـالاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان لتعزيز حماية الأجانب، مثل:

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان

بهذه الصياغة، يصبح التركيز واضحًا على القانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات السلم، مع الإشارة إلى المصادر الدولية والإقليمية التي تنظم حماية الأجانب، وتجنب أي التباس مع القانون الدولي الإنساني أو النزاعات المسلحة.

رابعاً: المرحلة المعاصرة

مع تسارع العولمة وتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين، دخلت المسؤولية الدولية في مجال حقوق الأجانب مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا، تتسم بتعدد الفاعلين وتشابك الاختصاصات القانونية. فلم تعد الدول فقط هي المسؤولة، بل أصبحت هناك مسؤولية مشتركة بين الدول، المنظمات الدولية، وحتى الفاعلين من غير الدول.[11]

اليوم، تُطرح إشكاليات قانونية متقدمة مثل:

- مسؤولية الدول عن انتهاكات ترتكبها شركات متعددة الجنسيات ضد عمال أجانب.
- دور القانون الدولي الإنساني في حماية الأجانب في مناطق النزاع.
- مسؤولية الدول عن ترحيل أو احتجاز طالبي اللجوء بطرق غير إنسانية.

وفي هذا الإطار، تعمل لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة على تطوير مشروع قواعد بشأن مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، والذي يُعتبر حجر الزاوية في المسؤولية الدولية الحديثة، ويشمل الأفعال المرتكبة ضد الأجانب ضمن نطاق الحماية العامة للقانون الدولي.

لمواجهة هذه الإشكاليات القانونية المتقدمة، يوفر القانون الدولي عدة آليات فعّالة لحماية حقوق الأجانب. أولاً، تُحمّل الدول المسؤولية الدولية عن أي انتهاك يقع على أراضيها، سواء ارتكبته الأجهزة الرسمية أو نتيجة تقصير الدولة في حماية الأجانب من أفعال أطراف غير رسمية، مثل الشركات متعددة الجنسيات. ثانيًا، تُلزم الدول بالالتزام بالمعايير الدنيا لحقوق الإنسان، بما يشمل حماية الأجانب من التعذيب، التمييز، الترحيل القسري، والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة. ثالثًا، يتيح القانون الدولي الإنساني حماية الأجانب في مناطق النزاع، من خلال قواعد النزاع المسلح واتفاقيات جنيف، والتي تُعد ملزمة للدول حتى في أوقات الحرب. رابعًا، تعمل لجنة القانون الدولي على تطوير مشروع قواعد مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليًا،

وهو يوفر إطارًا للمساءلة الدولية عن الانتهاكات التي تطال الأجانب، بما يعزز إمكانية محاسبة الدول أمام المحاكم الدولية أو اللجان الأممية، مثل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية والأمريكية، إضافة إلى اللجان المتخصصة في حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومن خلال هذه الآليات، يسعى القانون الدولي إلى الحد من الانتهاكات وضمان حماية الأجانب، مع الحفاظ على توازن مسؤولية الدولة وسيادة القانون الدولي.

يري الباحث، أن المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب لم تعد تقتصر علي العلاقات الثنائية بين الدول، بل أصبحت جزءًا من منظومة شاملة تتحمل الدول مسؤوليات قانونية تتجاوز الحدود السيادية التقليدية. من المتوقع أن تستمر هذه المسؤولية في التوسع والتعقيد، بما يعكس تطور القانون الدولي نفسه نحو مزيد من الإنسانية والمساءلة

المطلب الثاني

The Second Requirement

أساس المسؤولية الدولية وشروط قيامها

The Basis of International Responsibility and the Conditions for Its Establishment

تمهيد :

تُعدّ المسؤولية الدولية من أهم المفاهيم القانونية في النظام الدولي، إذ تمثل الأداة الأساسية لضمان احترام الدول لالتزاماتها تجاه غيرها، ولا سيما في مجال حماية حقوق الأجانب. ويقوم هذا المبدأ على فكرة محاسبة الدولة عند ارتكابها فعلًا غير مشروع دوليًا.

ومن ثمّ، فإن تحديد أساس هذه المسؤولية وشروط قيامها يُعد خطوة جوهرية لفهم كيفية مساءلة الدول وضمان إنصاف المتضررين.

الفرع الأول

The First Branch

الأساس القانوني للمسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب

The Basis of International Responsibility and the Conditions for Its Establishment

أولاً: نظرية الخطأ(Fault-Based Liability)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة تتحمل المسؤولية إذا ثبت وقوع إهمال أو تقصير أو فعل متعمد أدى إلى انتهاك حقوق الأجانب على أراضيها. ويعني ذلك أن أي فشل من الدولة في حماية الأجانب أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات يترتب عليه مسؤولية دولية. تستخدم هذه النظرية بشكل واسع في حالات الانتهاكات المتعلقة

بالحقوق المدنية والسياسية، مثل التعرض للاعتقال التعسفي أو عدم توفير الحماية القانونية للأجانب. كما تؤكد أن المسؤولية لا تقتصر على الأفعال المباشرة للدولة، بل تشمل أيضًا التقصير في فرض الرقابة والإشراف على أجهزة الدولة. وبذلك، تضمن هذه النظرية التزام الدولة بمعايير العناية الواجبة تجاه الأجانب[12].

ثانياً: نظرية العمل غير المشروع(Illegality Principle)

تعتمد هذه النظرية على أن قيام المسؤولية الدولية لا يحتاج إلى إثبات الخطأ أو النية، بل يكفي أن يكون الفعل الصادر عن الدولة غير مشروع دوليًا .أي انتهاك لالتزامات الدولة الدولية تجاه الأجانب، مثل الترحيل التعسفي أو التمييز في الحقوق، يترتب عليه مسؤولية دولية مباشرة. تركز هذه النظرية على حماية الحقوق الأساسية للأجانب دون النظر إلى الموقف الداخلي للدولة، بما يعزز الالتزام العملي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان .وقد اعتمدت المحاكم الدولية هذه النظرية في تفسير الالتزامات المتعلقة بالمعاهدات الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان[13].

ثالثاً: نظرية المخاطر(Strict or Risk-Based Liability)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة تتحمل المسؤولية حتى في غياب الخطأ إذا كان الفعل ينطوي على مخاطر محتملة للأجانب، خصوصًا في الأنشطة الخطرة مثل المشاريع الصناعية أو النقل أو الأنشطة التي تعرض حياة الأجانب للخطر. تهدف هذه النظرية إلى حماية الأجانب من الأضرار الناتجة عن نشاط الدولة أو وكالاتها، حتى وإن لم يكن هناك تقصير مباشر. وقد تم تطبيق هذا المبدأ في حالات الأضرار الناجمة عن أنشطة نووية أو بيئية أو صناعية، مما يعكس بعدًا عمليًا لحماية الأجانب ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان[14].

الفرع الثاني

The Second Branch

شروط قيام المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب

The Conditions for the Establishment of International Responsibility for Violations of the Rights of Foreigners

أولاً: وجود التزام دولي محدد

يجب أن يكون هناك التزام على الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تجاه الأجانب، مثل الالتزام بعدم التمييز، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الحرية الشخصية والسلامة الجسدية للأجانب. تشمل هذه الالتزامات نصوصًا دولية مثل اتفاقية حماية حقوق العمال وأسرهم (1990) واتفاقية اللاجئين (1951) ويعزز هذا الشرط الأساس القانوني للمسؤولية ويحدد نطاق التطبيق العملي تجاه الأجانب[15].

ثانياً: ارتكاب فعل أو تقصير من قبل الدولة

تتحقق المسؤولية عندما تصدر الدولة أفعالًا مباشرة تنتهك حقوق الأجانب أو تتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات أو معاقبة مرتكبيها .مثال على ذلك: فشل الدولة في حماية اللاجئين من التعرض للعنف أو الترحيل التعسفي، مما يشكل تقصيرًا واضحًا يترتب عليه المسؤولية الدولية.

ثالثاً: وجود ضرر فعلي على الأجنبي

يجب أن يكون الانتهاك قد تسبب في ضرر فعلي للأجنبي، سواء كان ذلك في حياته أو حريته أو حمايته القانونية، مثل التعرض للاعتقال التعسفي أو التمييز في المعاملة. هذا الشرط يؤكد الجانب العملي للمسؤولية الدولية، حيث لا تكون مجرد قاعدة نظرية، بل تتطلب تطبيقًا فعليًا على حالات واقعية[16].

رابعاً: العلاقة السببية بين الانتهاك والضرر

يشترط إثبات أن الضرر الذي لحق بالأجنبي كان نتيجة مباشرة لانتهاك الدولة لالتزاماتها الدولية؛ مثال: إذا تعرض عامل أجنبي لسوء المعاملة بسبب إهمال الدولة في تنظيم وحماية العمال، يكون هناك ارتباط مباشر بين الإهمال والضرر، مما يؤدي إلى مسؤولية الدولة[17].

يمكن القول في هذا المبحث قد أظهر أن المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب تمثل ركيزة أساسية في حماية حقوق الأفراد غير المواطنين ضمن القانون الدولي، خصوصًا في أوقات السلم. فقد تبلورت هذه المسؤولية على أسس قانونية محددة، تتنوع بين نظرية الخطأ، ونظرية العمل غير المشروع، ونظرية المخاطر، مما يضمن قدرة القانون الدولي على تحقيق توازن بين سيادة الدولة وحماية حقوق الأجانب .كما بينت دراسة شروط قيام المسؤولية الدولية أن وجود التزام دولي محدد، وارتكاب فعل أو تقصير من قبل الدولة، ووقوع ضرر فعلي على الأجنبي، ووجود علاقة سببية مباشرة بين الانتهاك والضرر، كلها عناصر حاسمة لضمان التطبيق العملي للمسؤولية الدولية.

وعلى المستوى التاريخي، اتضح أن المسؤولية الدولية تطورت من حماية دبلوماسية محدودة ترتكز على سيادة الدولة، إلى منظومة شاملة قائمة على حقوق الإنسان الدولية، مدعومة باتفاقيات دولية وإقليمية متعددة، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين (1951)، اتفاقيات مكافحة التمييز العنصري (1965)، واتفاقية مكافحة التعذيب (1984)، وغيرها. هذا التطور يعكس تحول القانون الدولي نحو المزيد من الإنسانية والمسؤولية العملية تجاه الأجانب.

المبحث الثاني
The Second Topic
آليات تطبيق المسؤولية الدولية والتحديات التطبيقية
Mechanisms for the Implementation of International Responsibility and Practical Challenges

تمهيد:

تمثل آليات تطبيق المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب جوهر فعالية النظام القانوني الدولي في حماية هذه الفئة. وقد شهدت هذه الآليات تطوراً ملحوظاً نتيجة التحولات في العلاقات الدولية والتطور المستمر للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تعدد وتنوع الآليات القضائية وغير القضائية المتاحة لإنفاذ هذه المسؤولية، إلا أن التطبيق العملي لها يواجه تحديات متنوعة في ظل نظام دولي متغير. ويأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على هذه الآليات وتحليل فعاليتها والتحديات التي تواجهها في عالم اليوم، مع استشراف مستقبل المسؤولية الدولية في مجال حماية حقوق الأجانب.[18]

المطلب الأول
The First Requirement
الآليات القانونية لتطبيق المسؤولية الدولية
Legal Mechanisms for the Implementation of International Responsibility

تمهيد:

تعتبر الآليات القانونية لتطبيق المسؤولية الدولية الأدوات العملية التي يستند إليها المجتمع الدولي لمساءلة الدول عن انتهاكاتها لحقوق الأجانب وضمان الانتصاف الفعال للمتضررين. وتتنوع هذه الآليات بين القضائية كمحكمة العدل الدولية والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وغير القضائية كالحماية الدبلوماسية والمساعي الحميدة والتحكيم الدولي. وتمثل هذه الآليات تجسيداً عملياً لقواعد المسؤولية الدولية، حيث تسهم في تفعيل الالتزامات القانونية للدول وترسيخ مبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي. وعلى الرغم من التطور الملحوظ في هذه الآليات، فإن فعاليتها تظل رهينة بمدى التزام الدول بمخرجاتها وقراراتها في نظام دولي يقوم أساساً على الرضائية.

الفرع الأول
The First Branch
الآليات الدبلوماسية والسياسية
Diplomatic and Political Mechanisms

تُعدّ الدبلوماسية والسياسة من الأدوات المحورية التي تستخدمها الدول والمجتمعات الدولية لتحقيق مصالحها، حل النزاعات، وتعزيز التعاون. تتجلى هذه الآليات في مجموعة واسعة من الأنشطة والمؤسسات التي تهدف إلى إدارة العلاقات الدولية سلميًا قدر الإمكان، مع الاعتراف بأن القوة والضغط غالبًا ما يلعبان دورًا في هذا المشهد. على المستوى الأساسي، تعتمد الدبلوماسية على التفاوض والحوار كوسيلتين رئيسيتين للتواصل بين الفاعلين الدوليين. يمكن أن تتخذ هذه المفاوضات أشكالًا متعددة، من المحادثات الثنائية بين دولتين إلى المؤتمرات متعددة الأطراف التي تضم عشرات الدول، مثل مؤتمرات الأمم المتحدة. الهدف من هذه المفاوضات هو التوصل إلى اتفاقيات أو حلول مقبولة للطرفين أو الأطراف المعنية، سواء كانت هذه الاتفاقيات تتعلق بقضايا اقتصادية، أمنية، بيئية، أو إنسانية.[19]

تتضمن الآليات الدبلوماسية كذلك استخدام البعثات الدبلوماسية، مثل السفارات والقنصليات، التي تعمل كقنوات اتصال دائمة بين الدول. يلعب الدبلوماسيون دورًا حيويًا في جمع المعلومات، تمثيل مصالح بلدانهم، وتسهيل التفاهم المتبادل. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الدبلوماسية الوقائية لمنع تصاعد التوترات والصراعات قبل اندلاعها، من خلال جهود الوساطة والمساعي الحميدة. بينما تتشابك الدبلوماسية بشكل وثيق مع السياسة، فإن السياسة تشمل نطاقًا أوسع من الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها. على سبيل المثال، قد تستخدم الدول الدبلوماسية العامة للتأثير على الرأي العام في الدول الأخرى من خلال البرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية. هذا يسهم في بناء صورة إيجابية للدولة ويساعد على تعزيز مصالحها على المدى الطويل.[20]

على الجانب السياسي، تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في تسهيل التعاون وحل النزاعات. الأمم المتحدة، على سبيل المثال، توفر منبرًا للحوار والمفاوضات، وتلعب أدوارًا هامة في حفظ السلام، المساعدة الإنسانية، وتطوير القانون الدولي. المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، تعمل على تعزيز التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في مناطقها الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ العقوبات الاقتصادية أداة سياسية شائعة تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية للضغط على دول أخرى لتغيير سلوكها. يمكن أن تشمل هذه العقوبات حظرًا تجاريًا، تجميدًا للأصول، أو قيودًا على السفر. بينما تُعتبر العقوبات بديلاً عن التدخل العسكري، إلا أنها يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على السكان المدنيين.

تتضمن الآليات السياسية أيضًا التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تُشكلها الدول لتعزيز أمنها ومصالحها المشتركة. هذه التحالفات يمكن أن تكون عسكرية، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو اقتصادية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة. تلعب الدبلوماسية القسرية دورًا آخر، حيث تستخدم الدولة التهديد باستخدام القوة أو فرض العقوبات لإجبار دولة أخرى على الامتثال لمطالبها. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الآليات يعتمد بشكل كبير على السياق، قوة الأطراف المعنية، وقدرتها على بناء الثقة وإدارة الخلافات. في نهاية المطاف، تهدف الآليات الدبلوماسية والسياسية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في العلاقات الدولية، مع الاعتراف الدائم بالتحديات والتعقيدات التي تنطوي عليها إدارة عالم متعدد الأقطاب.

الفرع الثاني

The Second Branch

الآليات القضائية والرقابية

Judicial and Supervisory Mechanisms

أولاً: الآليات القضائية الدولية

1. **محكمة العدل الدولية(ICJ)** تُعد الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة للفصل في النزاعات بين الدول.تنظر في القضايا المتعلقة بانتهاكات الدول لالتزاماتها الدولية تجاه الأجانب، مثل التعويض عن الضرر الذي يلحق بالأفراد نتيجة أعمال الدولة غير المشروعة. مثال: قضية "رهائن طهران" (1980) حيث اعتبرت إيران مسؤولة عن خرق الالتزامات الدولية تجاه الدبلوماسيين الأمريكيين.
2. **المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان** المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، جميعها تتيح للأفراد الأجانب تقديم شكاوى ضد الدولة المضيفة.هذه المحاكم تُطبق اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950)، وتضمن مساءلة الدولة عند انتهاكها لحقوق الأجانب[21].
3. **اللجان الأممية لحقوق الإنسان** تتولى فحص الشكاوى الفردية وفق الصكوك الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) تقدم هذه اللجان توصيات إلزامية أو شبه إلزامية للدول، وتعمل على تعزيز التزام الدولة بحماية حقوق الأجانب.

4. **المحاكم الجنائية الدولية** مثل **المحكمة الجنائية الدولية(ICC)** ، والتي تعنى بملاحقة الجرائم الدولية الجسيمة التي قد ترتكب بحق الأجانب، خاصة في سياق النزاعات المسلحة. رغم تركيزها على الجرائم الكبرى، إلا أن مسؤوليتها تترابط مع حماية حقوق الأجانب من الجرائم المنهجية مثل التعذيب أو الترحيل القسري[22].

ثانياً: الآليات الرقابية الدولية

1. **اللجان والمراقبون الأمميون** اللجان الخاصة بحماية حقوق الإنسان (مثل لجنة حقوق العمال، لجنة حقوق اللاجئين) تتابع التزام الدول الدولية تجاه الأجانب. تقدم تقاريرها لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتوصي الدول بالإصلاحات أو التعويضات عن الانتهاكات.
2. **المقررين الخاصين والمقررين المستقلين** يتم تعيينهم لمراقبة حقوق الأجانب والفئات الخاصة، مثل العمال المهاجرين واللاجئين، والتحقيق في الانتهاكات وتقديم تقارير دورية.
3. **الاتفاقيات الدولية والإقليمية** تتضمن آليات رقابية مثل **تقارير الدول، المراجعة الدورية الشاملة(UPR)** ، و**آليات الشكاوى الفردية**، التي تتيح تقييم مدى التزام الدول بالمعايير الدولية لحقوق الأجانب[23].

المطلب الثاني

The Second Requirement

تحديات تطبيق المسؤولية الدولية

Challenges in the Implementation of International Responsibility

تمهيد:

تُعدّ المسؤولية الدولية حجر الزاوية في القانون الدولي، فهي المبدأ الذي يضمن مساءلة الدول والكيانات الدولية عن أفعالها غير المشروعة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ النظري يواجه تحديات جمّة في الواقع العملي، مما يُعيق في كثير من الأحيان تحقيق العدالة وضمان الامتثال للقواعد الدولية. هذه التحديات تنبع من طبيعة النظام الدولي ذاته، الذي يفتقر إلى سلطة مركزية عليا قادرة على فرض القانون، وتتأثر بشكل كبير بالعوامل السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، مما يجعل تطبيق المسؤولية الدولية عملية معقدة ومليئة بالعقبات.

الفرع الأول
The First Branch
التحديات القانونية والإجرائية في تطبيق المسؤولية الدولية
Legal and Procedural Challenges in the Implementation of International Responsibility

إن تطبيق مبدأ المسؤولية الدولية، رغم أهميته البالغة في حفظ النظام القانوني الدولي، يواجه مجموعة معقدة من التحديات القانونية والإجرائية التي تُعيق فعاليته بشكل كبير. هذه التحديات تنبع من الطبيعة اللامركزية للقانون الدولي، وغياب سلطة تنفيذية مركزية قوية، فضلاً عن تعقيدات إثبات المخالفات الدولية.

أولاً: تحدي تحديد "العمل غير المشروع دولياً" وإسناده:

يُعدّ تحديد متى يُعتبر فعل الدولة "عملًا غير مشروع دوليًا" أول عقبة قانونية كبرى. يتطلب ذلك إثبات عنصرين أساسيين: الخرق (المخالفة) للقانون الدولي والإسناد هذا الخرق للدولة.[24]

على عكس النظم القانونية الداخلية التي تمتلك أجهزة شرطة ومحاكم وسجون لفرض القانون، يفتقر القانون الدولي إلى آلية إنفاذ مركزية مماثلة.

1. **الاختصاص القضائي الطوعي:** غالبًا ما يعتمد اختصاص المحاكم والهيئات القضائية الدولية (مثل محكمة العدل الدولية) على موافقة الدول الأطراف. فالدولة لا تُجبر على المثول أمام محكمة العدل الدولية إلا إذا كانت قد وافقت مسبقًا على اختصاصها. هذا يعني أن الدولة التي ترتكب عملًا غير مشروع قد ترفض الخضوع للولاية القضائية، مما يُعيق تطبيق المسؤولية الدولية.[25]
2. **ضعف تنفيذ الأحكام الدولية:** حتى عندما تصدر المحاكم الدولية أحكامًا، لا توجد قوة شرطة دولية لفرض تنفيذها. يعتمد التنفيذ بشكل كبير على التزام الدول المعنية، وعلى الضغط السياسي والدبلوماسي الذي يمكن أن تمارسه الدول الأخرى أو المنظمات الدولية (مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة). ومع ذلك، فإن استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكن أن يُعيق اتخاذ أي إجراءات قسرية ضد الدول الكبرى أو حلفائها.
3. **غياب تسلسل هرمي إلزامي للمحاكم:** لا يوجد تسلسل هرمي واضح للمحاكم الدولية يسمح بالاستئناف أو المراجعة الشاملة للأحكام، مما قد يؤدي إلى تضارب في السوابق القضائية وصعوبة في توحيد التفسير القانوني.

ثانياً: تحدي تحديد الأطراف المتضررة وكيفية التعويض:

قد يكون تحديد الطرف المتضرر من العمل غير المشروع دوليًا معقدًا، وكذلك تحديد شكل التعويض المناسب.

1. **تعدد الأطراف المتضررة:** في العديد من الحالات، خاصة في النزاعات المسلحة أو الكوارث البيئية العابرة للحدود، قد يتضرر عدد كبير من الأفراد والدول والكيانات. تحديد حجم الضرر الذي لحق بكل طرف وكيفية توزيع التعويضات يصبح تحديًا إجرائيًا كبيرًا.
2. **مشكلة "الضرر غير المباشر" أو "الضرر الجماعي":** قد تكون الأضرار بيئية أو ثقافية أو حقوقية لا يمكن قياسها بسهولة بالمعايير المالية التقليدية، أو أنها تؤثر على المجتمع الدولي ككل (مثل انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني). تحديد شكل التعويض في هذه الحالات (مثل الاستعادة، التعويض المادي، أو الترضية) يتطلب غالبًا معايير معقدة وقد يثير جدلاً.
3. **نقص آليات التعويض الفعالة:** حتى لو تم تحديد المسؤولية، فإن آليات الحصول على التعويض غالبًا ما تكون ضعيفة. قد ترفض الدولة المسؤولة دفع التعويض، ولا توجد آليات دولية قسرية لجمع هذه التعويضات، مما يجعل الأطراف المتضررة في موقف ضعيف.[26]

الفرع الثاني

The Second Branch

التحديات المعاصرة في ظل التطورات العالمية

Contemporary Challenges in Light of Global Developments

يُشكل عالم اليوم بيئة معقدة ومتغيرة باستمرار، مما يُضيف طبقات جديدة من التحديات أمام تطبيق مبدأ المسؤولية الدولية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية، تزايد الفاعلين من غير الدول، وتغير طبيعة النزاعات. هذه التحديات تُجبر القانون الدولي على التكيف والتطور لمواكبة الواقع الجديد.

أولاً: تحديات الفاعلين من غير الدول

كان القانون الدولي يركز بشكل أساسي على الدول كأشخاص رئيسيين للمسؤولية الدولية. ومع ذلك، يشهد المشهد الدولي تزايدًا ملحوظًا في نفوذ وتأثير الفاعلين من غير الدول (Non-State Actors)، علي سبيل المثال:

1. **الشركات متعددة الجنسيات** (Multinational Corporations)**:** تُمارس هذه الشركات نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا هائلاً، وفي بعض الأحيان قد تُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو أضرار بيئية في الدول المضيفة. يظل تحديد مسؤولية هذه الشركات في القانون الدولي تحديًا كبيرًا، حيث

تُحاول العديد منها الالتفاف على القوانين الوطنية للدول المضيفة، ولا توجد آليات دولية واضحة ومُلزمة لمساءلتها بشكل مباشر. غالبًا ما يتم الاعتماد على قوانين الدول المضيفة أو قوانين الدول الأم للشركات، وهو ما قد يكون غير كافٍ.[27]

2. **الجماعات المسلحة غير الحكومية:** في مناطق النزاع، تُرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قبل جماعات مسلحة لا تتبع لدولة معينة. يُصبح إسناد هذه الأفعال لدولة ما أمرًا صعبًا للغاية ما لم يُثبت دعم أو سيطرة فعلية من تلك الدولة. وحتى في حال عدم الإسناد للدولة، تظل مسألة كيفية مساءلة هذه الجماعات دوليًا عن أفعالها تحديًا، خاصة في غياب آلية دولية قوية تملك القدرة على فرض القانون عليها.

3. **المنظمات الإرهابية:** تُشكل هذه المنظمات تهديدًا عابرًا للحدود، وتُرتكب أعمالًا إرهابية تُصنف كجرائم دولية. تُثار هنا قضايا معقدة تتعلق بمسؤولية الدول عن منع الإرهابيين من استخدام أراضيها، ومسؤوليتها عن حماية مواطنيها، وكذلك التحدي الأكبر وهو كيفية مساءلة هذه المنظمات نفسها ككيانات، وليس فقط الأفراد المنتمين إليها.

ثانياً: تحديات الفضاء السيبراني والأمن الرقمي:

1. **الهجمات السيبرانية:** من يُسأل عندما تُنفذ هجمات سيبرانية تُسبب أضرارًا جسيمة للبنى التحتية الحيوية أو تُسرق بيانات حساسة؟ إسناد الهجمات السيبرانية إلى دولة معينة أمر صعب للغاية بسبب الطبيعة الخفية وغير المباشرة لهذه الهجمات، وإمكانية استخدام "المجموعات الوكيلة" أو الأفراد الذين لا تربطهم صلة واضحة بالدولة. قد يكون من الصعب إثبات أن الهجوم تم بتوجيه أو سيطرة أو معرفة من الدولة.

2. **تحديد معيار "العمل غير المشروع" في الفضاء السيبراني:** لا تزال قواعد القانون الدولي المطبقة على الفضاء السيبراني في طور التطور. متى تُعتبر عملية اختراق أو هجوم سيبراني "استخدامًا للقوة" أو "تدخلاً في الشؤون الداخلية" يستدعي المسؤولية الدولية؟ تفتقر هذه المفاهيم إلى الوضوح في سياق الفضاء السيبراني، مما يُعقد تحديد متى يُرتكب عمل غير مشروع دوليًا.

3. **تحديات السيادة في الفضاء السيبراني:** تُثير الهجمات السيبرانية تساؤلات حول مبدأ السيادة الإقليمية للدول، حيث يمكن أن تُشن هجمات من أي مكان في العالم وتُلحق الضرر بأي مكان آخر.[28]

ثالثاً: تغير طبيعة النزاعات المسلحة:

لم تعد النزاعات المسلحة تقتصر على النزاعات التقليدية بين الدول، بل تُشهد تحولات تُؤثر على المسؤولية الدولية: فالنزاعات المسلحة غير الدولية غالبًا ما تكون النزاعات الداخلية التي تُشارك فيها جماعات مسلحة غير حكومية هي الأكثر انتشارًا. تُثير هذه النزاعات تساؤلات حول مسؤولية الدولة عن حماية المدنيين من أعمال هذه الجماعات، ومسؤولية هذه الجماعات نفسها عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

رابعاً: تحديات المسؤولية عن تغير المناخ والأضرار البيئية العابرة للحدود:

تُعدّ قضايا تغير المناخ والأضرار البيئية من أبرز التحديات المعاصرة التي تُثير قضايا معقدة للمسؤولية الدولية:

1. **صعوبة إثبات العلاقة السببية:** من الصعب للغاية إثبات أن انبعاثات دولة معينة هي السبب المباشر لضرر بيئي محدد في دولة أخرى، خاصة مع وجود عدد كبير من المساهمين في الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم.
2. **الضرر التراكمي وطويل الأمد:** الأضرار البيئية غالبًا ما تكون تراكمية وتظهر آثارها على مدى عقود، مما يُصعب تحديد المسؤولية عن الأضرار التاريخية.
3. **غياب معايير واضحة للمسؤولية:** لا توجد حتى الآن اتفاقيات دولية شاملة تُحدد بوضوح مسؤولية الدول عن الأضرار البيئية العابرة للحدود أو عن مساهمتها في تغير المناخ بشكل يُمكن تفعيلها قضائيًا بسهولة.

خامساً: تآكل سيادة الدول والتدخل الإنساني:

في العصر الحديث، تواجه العلاقات الدولية تحديات متزايدة تتعلق بمبدأ سيادة الدولة التقليدية، خصوصًا في سياق التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان. فقد أظهر مفهوم "مسؤولية الحماية (R2P) "أن المجتمع الدولي يتحمل التزامًا بمنع الجرائم الجسيمة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها. غير أن تطبيق هذا المفهوم يثير إشكاليات قانونية متعددة، تتعلق بمدى مشروعية التدخل وحدوده، خاصة في ظل غياب معايير إلزامية موحدة لتحديد متى وكيف يتم التدخل. وأسهم تواتر التدخلات الإنسانية، كما حدث في حروب كوسوفو والبوسنة، في تآكل تدريجي لمفهوم السيادة، إذ أصبحت الدول تخضع لرقابة دولية على مدى التزامها بحماية الحقوق الأساسية، وهو ما ينقل جزءًا من المسؤولية إلى المجتمع الدولي. وتواجه هذه الآليات تحديات عملية جوهرية، مثل صعوبة التوصل إلى توافق داخل مجلس الأمن على معايير التدخل، والخشية من استغلال المبدأ لأغراض سياسية، وضعف القدرة على التنفيذ الفعّال، وعدم وجود ضمانات حقيقية لحماية المدنيين بعد التدخل. كما تؤدي النزاعات المسلحة المعاصرة إلى تراجع سلطة الدولة على

أراضيها، وخلق فراغ قانوني يُرتكب فيه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون مساءلة، مما يزيد من تعقيد تحديد نطاق المسؤولية الدولية[29].

نستنتج مما سبق، تُشكل التحديات المعاصرة في ظل التطورات العالمية ضغطًا كبيرًا على الإطار التقليدي للمسؤولية الدولية، مما يتطلب من المجتمع الدولي والمختصين في القانون الدولي العمل على تطوير قواعد جديدة، وتعزيز آليات التعاون، وإيجاد حلول مبتكرة لضمان أن المسؤولية الدولية لا تظل مجرد مبدأ نظري، بل تُطبق بفعالية لضمان العدالة والاستقرار في عالم متغير.

الخاتمة
Conclusion

تمثل المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب ركيزة أساسية في بنية النظام القانوني الدولي المعاصر، حيث تُعد تعبيرًا عن مدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان دون تمييز، حتى في حالة غير رعاياها. وقد شهدت هذه المسؤولية تطورًا ديناميًا عبر مراحل متعددة، انتقلت خلالها من المفهوم التقليدي للمسؤولية المطلقة الذي لا يراعي الظروف، إلى نموذج أكثر توازنًا يستند إلى الخطأ، ثم إلى المسؤولية الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار النتائج لا النوايا، وهو تطور يعكس التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الدولي على صعيد الحقوق والحريات.

تُبرز هذه التحديات الحاجة المُلِحّة إلى إعادة تقييم المنظومة القانونية الدولية المتصلة بحقوق الأجانب، من خلال العمل على تعزيز فعالية آليات المساءلة الدولية، وضمان استقلالية المؤسسات المعنية، وتطوير التعاون القانوني الدولي، إلى جانب تكريس مبادئ عدم الإفلات من العقاب والشفافية والمساءلة. كما أن تعاظم دور المنظمات الدولية غير الحكومية، والمحاكم الإقليمية، ووسائل الإعلام، يفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الرقابة الدولية على أداء الدول في هذا المجال.

لذا، فإن المستقبل يتطلب من المجتمع الدولي، حكوماتٍ ومؤسساتٍ ومنظماتٍ، أن يعمل بشكل جماعي ومنسق على بناء إطار قانوني أكثر شمولًا وعدالة، قادر على الاستجابة للانتهاكات بفعالية، وضمان تعويض الضحايا وردع الدول المنتهِكة. ذلك وحده كفيل بترسيخ مبدأ سيادة القانون، وحماية كرامة الإنسان، وتحقيق الأمن القانوني، بما يعزز الاستقرار والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

أولاً:النتائج:

1. تستند المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب إلى الالتزام بضمان الحد الأدنى من الحقوق الأساسية المقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقتضي قيام هذه المسؤولية توافر عدة شروط، منها: ارتكاب الدولة فعلاً يُعد انتهاكًا للقواعد والمعايير الدولية، وإسناد هذا الفعل إلى الدولة (سواء مباشرة من أجهزتها الرسمية أو نتيجة تقصيرها في الحماية)، وحدوث ضرر فعلي للأجنبي نتيجة هذا الانتهاك، مما يُبرر مساءلة الدولة دوليًا وتعويض المتضرر.

2. تشهد آليات تطبيق المسؤولية الدولية تنوعاً بين الوسائل الدبلوماسية والسياسية من جهة، والوسائل القضائية والرقابية من جهة أخرى، مما يتيح مرونة في التعامل مع حالات انتهاك حقوق الأجانب.
3. تواجه المسؤولية الدولية تحديات قانونية وإجرائية متعددة، أبرزها ضعف آليات الإنفاذ، وتفاوت تطبيق القواعد القانونية الدولية، واختلاف التفسيرات الوطنية للالتزامات الدولية.
4. أدت التطورات العالمية المعاصرة إلى ظهور تحديات جديدة أمام تطبيق المسؤولية الدولية، كالتحديات المرتبطة بالرقمنة والتكنولوجيا، وقضايا الإرهاب والهجرة، والنزاعات المسلحة ذات الطابع غير التقليدي.
5. يتطلب تعزيز فاعلية المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب تطوير الإطار القانوني الدولي، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وتفعيل التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته.

ثانياً:التوصيات:

1. ضرورة تطوير الإطار القانوني الدولي المنظم للمسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الأجانب، من خلال إبرام اتفاقيات دولية شاملة تحدد بوضوح معايير المسؤولية وآليات تنفيذها.
2. تعزيز دور المحاكم الدولية في النظر في قضايا انتهاكات حقوق الأجانب، وتوسيع اختصاصاتها، مع تيسير وصول الأجانب المتضررين إلى العدالة الدولية.
3. إنشاء آلية دولية مستقلة للرقابة والإشراف على تطبيق الدول لالتزاماتها تجاه الأجانب، تكون مزودة بصلاحيات التحقيق وإصدار التقارير وتقديم التوصيات الملزمة.
4. تشجيع الدول على تضمين تشريعاتها الوطنية أحكاماً واضحة تتعلق بحماية حقوق الأجانب وتحديد آليات التعويض المناسبة في حالات الانتهاك، بما يتوافق مع المعايير الدولية.
5. تعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات وتبادل الخبرات بين الدول لمواجهة التحديات المعاصرة المتعلقة بحماية حقوق الأجانب، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والنزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية.

الهوامش
Endnotes

[1] العطار، فؤاد عبد المنعم (2010):القانون الدولي العام: الجزء الأول - مصادر القانون الدولي وأشخاصه والمسؤولية الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص. 450-580.

[2] شريف، عبد العزيز (2007)مبادئ القانون الدولي العام. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص. 300-350

[3]Crawford, James **(**2002): The International Law Commission's Articles on State Responsibility: Introduction, Text and Commentaries. Cambridge University Press, Cambridge, UK, pp. 35-85.

[4] United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran (United States of America v. Iran) https://www.icj-cij.org/case/64?utm_

[5] الدقاق، علي إبراهيم (2008):الوجيز في القانون الدولي العام. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 250-280

[6] nternational Court of Justice, Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Judgment of 27 June 1986, ICJ Reports 1986, para. 115:

[7] سلامة، جمال محمود (2002)القانون الدولي لحقوق الإنسان: المفاهيم - المصادر – الآليات،دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص. 300-325

[8] Amerasinghe, C.F. (2005): Local Remedies in International Law. Cambridge University Press, Cambridge, UK, pp. 15-40.

[9] International Law Commission. (1930). Conference for the Codification of International Law: Responsibility of States for Damage Caused in Their Territory to the Person or Property of Foreigners, Minutes of the Third Committee, The Hague, 13 March–12 April 1930, vol. IV. https://legal.un.org/ilc/league.shtml

[10] Sohn, Louis B. & Baxter, Richard R. (1961): "Responsibility of States for Injuries to the Economic Interests of Aliens". American Journal of International Law, Vol. 55, No. 3, pp. 545-584.

[11] لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة (200): "مواد بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً". الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، المواد من 2 إلى 27.

[12] Crawford, J. (2013). State Responsibility: The General Part. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 101-120.

[13] Brierly, J.L. (2012). The Law of Nations: An Introduction to the International Law of Peace. Oxford: Oxford University Press, pp. 234-250.

[14] Delbruck, K. (2008). International Responsibility and Risk Activities: Protecting Individuals under International Law. Leiden: Brill, pp. 89-105.

[15]Crawford, J. (2013). State Responsibility: The General Part. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 145-180.

[16] Brownlie, I. (2008). Principles of Public International Law. Oxford: Oxford University Press, pp. 435-460.

[17] Alston, P. & Goodman, R. (2013). International Human Rights. Oxford: Oxford University Press, pp. 321-345.

[18] عوض، منى عبد الله (2018): "الضمانات الدولية لحماية الأجانب أثناء النزاعات المسلحة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 15، العدد 1، ص. 203–221

[19] الجندي، غسان (2019): "آليات تطبيق المسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، ص. 124-152.

[20] الشرقاوي، سعيد (2021): "التحديات المعاصرة للمسؤولية الدولية في ظل المتغيرات العالمية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 45، العدد 3، ص. 211-248.

[21] الغواري، زايد علي، «الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الأجانب»، مجلة العلوم القانونية الدولية، متاح على: https://mjle.journals.ekb.eg/article_339997_500791fddc9286ce76fc95c8be83e6e8.pdf

[22] المطيري، غنيم قناص (2010) بعنوان "الآليات تطبيق القانون الدولي الإنساني"، جامعة الشرق الأوسط الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، متاح على: https://meu.edu.jo/libraryTheses/58bbd10d360a9_1.pdf

.

[23] Monnheimer, M., 2021. "Establishing State Responsibility for Human Rights Violations: Proposal for a Conduct-Based Typology of Human Rights Obligations", in Due Diligence Obligations in International Human Rights Law, Cambridge: Cambridge University Press .متاح على: https://www.cambridge.org/core/books/due-diligence-obligations-in-international-hu

[24] القضاة، محمد (2019): "التحديات القانونية والإجرائية للمسؤولية الدولية"، مجلة دراسات، المجلد 46، العدد 3، ص. 87-112.

[25] Dupuy, Pierre-Marie (2021): "International Responsibility in Contemporary Global Challenges", American Journal of International Law, Vol. 115, No. 3, pp. 428-457.

[26] Fastenrath, Ulrich (2020): "Diplomatic Mechanisms for Enforcing International Responsibility", Max Planck Yearbook of United Nations Law, Vol. 24, pp. 157-189.

[27] Lanovoy, Vladyslav (2021): "Contemporary Challenges to State Responsibility", Leiden Journal of International Law, Vol. 34, No. 2, pp. 312-33

[28] "Amnesty International Report 1995 - Bosnia and Herzegovina"، https://www.refworld.org/reference/annualreport/amnesty/1995/en/16230

[29] طهبوب، بسام طهبوب(2012) القانون الدولي الإنساني: بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

المصادر
References

First: Books

1. Russell, Stuart J., & Norvig, Peter (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson, New York.
2. Goodfellow, Ian, Bengio, Yoshua, & Courville, Aaron (2016). Deep Learning. MIT Press, Cambridge, MA.
3. Nilsson, Nils J. (2014). Principles of Artificial Intelligence. Morgan Kaufmann, Burlington, MA.
4. Russell, Stuart J. (2019). Human Compatible: Artificial Intelligence and the Problem of Control. Viking, New York.
5. Chollet, François (2021). Deep Learning with Python (2nd ed.). Manning Publications, Shelter Island, NY.
6. Marr, Bernard (2020). Artificial Intelligence in Practice: How 50 Successful Companies Used AI and Machine Learning to Solve Problems. Wiley, Hoboken, NJ.
7. Bostrom, Nick (2014). Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies. Oxford University Press, Oxford.
8. Mitchell, Melanie (2019). Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans. Farrar, Straus and Giroux, New York.
9. Domingos, Pedro (2015). The Master Algorithm: How the Quest for the Ultimate Learning Machine Will Remake Our World. Basic Books, New York.
10. Brynjolfsson, Erik, & McAfee, Andrew (2017). Machine, Platform, Crowd: Harnessing Our Digital Future. W.W. Norton & Company, New York.
11. Crawford, J. (2013). State Responsibility: The General Part. Cambridge University Press, Cambridge.
12. Brierly, J.L. (2012). The Law of Nations: An Introduction to the International Law of Peace. Oxford University Press, Oxford.

13. Delbruck, K. (2008). International Responsibility and Risk Activities: Protecting Individuals under International Law. Brill, Leiden.
14. Brownlie, I. (2008). Principles of Public International Law. Oxford University Press, Oxford.
15. Alston, P., & Goodman, R. (2013). International Human Rights. Oxford University Press, Oxford.
16. Monnheimer, M. (2021). Establishing State Responsibility for Human Rights Violations: Proposal for a Conduct-Based Typology of Human Rights Obligations. In Due Diligence Obligations in International Human Rights Law. Cambridge University Press. Available at: https://www.cambridge.org/core/books/due-diligence-obligations-in-international-hu

Second: Theses and Dissertations

1. Al-Mutairi, Ghnim Qanas (2010). Mechanisms for the Implementation of International Humanitarian Law. Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Law, Jordan. Available at: https://meu.edu.jo/libraryTheses/58bbd10d360a9_1.pdf

Third: Research and Conferences / Journals

1. Kaplan, Andreas, & Haenlein, Michael (2019). Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence. Business Horizons, 62(1), 15–25.
2. Jordan, Michael I., & Mitchell, Tom M. (2015). Machine learning: Trends, perspectives, and prospects. Science, 349(6245), 255–260.
3. Haenlein, Michael, & Kaplan, Andreas (2021). Artificial intelligence and robotics: Shaking up the business world and society at large. Journal of Business Research, 129, 902–911.
4. Al-Jundi, Ghassan (2019). Mechanisms for the Implementation of International Responsibility in

Contemporary International Law. Journal of Legal and Political Sciences, 8(2), 124–152.

5. Al-Sharqawi, Saeed (2021). Contemporary Challenges of International Responsibility in Light of Global Changes. Journal of Law, Kuwait University, 45(3), 211–248.

6. Al-Anani, Ibrahim (2022). The Role of the Judiciary in the Implementation of International Responsibility. Egyptian Journal of International Law, 78(2), 37–69.

7. Al-Qudah, Mohammed (2019). Legal and Procedural Challenges of International Responsibility. Dirasat Journal, 46(3), 87–112.

8. Al-Mashat, Abdel Moneim (2009). International Law and Sovereignty: The Problem of Humanitarian Intervention. International Politics Journal, (176). Cairo: Al-Ahram Center for Studies.

9. Awad, Mona Abdullah (2018). International Guarantees for the Protection of Foreigners during Armed Conflicts. University of Sharjah Journal of Legal Sciences, 15(1), 203–221.

10. Al-Ghawari, Zayed Ali. International and National Mechanisms for the Protection of Foreigners' Rights. Journal of International Legal Sciences. Available at: https://mjle.journals.ekb.eg/article_339997_500791fddc9286ce76fc95c8be83e6e8.pdf

Fourth: Legislation

A. Laws

United Nations International Law Commission (2001). Draft Articles on